السيد الحكيم من مضيف قبيلة الجبور: الانتخابات القادمة مصيرية وفرصة لبناء استقرار مستدام في العراق

التقى سماحة السيد الحكيم، رئيس تحالف قوى الدولة الوطنية، عصر السبت ٤ تشرين الأول ٢٠٢٥، في مضيف الشيخ المرحوم الدكتور قحطان عبد العباس الجوذري الجبوري، جمعًا من شيوخ ووجهاء قبيلة الجبور ومنطقتَي رُگيبة وفاضل شمال بغداد.

وبيّنَ سماحته في كلمته أن قبيلة الجبور قبيلةٌ ممتدةٌ في أرجاء الوطن والوطن العربي عمومًا، مستذكرًا العلاقةَ التاريخية التي جمعته بهذه القبيلة الكريمة، ومؤكّدًا أن هذه العلاقة ممتدة منذ الآباء والأجداد، وسنورّثها للأبناء والأحفاد.

وقال سماحته: إنّ العراق عانى من الدكتاتورية ومصادرة الحريات، فيما شهدت مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ انطلاقةَ حرية المواطن ودوره الأساسي في تحديد مستقبل البلد وانتخاب من يراه الأنسب لإدارة شؤونه.

وأشار سماحته إلى أن مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ شهدت تضرّر أزلام النظام البائد من المعادلة الجديدة، وتعرّض العراق لسلسلةٍ من التفجيرات بدأت باغتيال ممثل الأمم المتحدة، ثم استهداف مكتب آية الله العظمى السيد محمد سعيد الحكيم (قدس سره)، ومن بعده استهداف شهيد المحراب (قدس سره)، وتوالت بعدها التفجيرات.

وبيّنَ سماحته أن العراق واجه تلك التحديات بفضل الله، وبتوجيهات المرجعية الدينية العليا، وحكمة القادة السياسيين، ووقفة أبناء العشائر العراقية، فتغلّب على تلك التحديات الجسيمة، وكان أبرزها التحدي الطائفي، وتحدي الصراع والتدافع السياسي.

وأكّد سماحته أن الانتخابات القادمة انتخاباتٌ مصيريةٌ في مرحلةٍ تاريخيةٍ مفصلية تشهد فيها المنطقة أحداثًا كبيرة، ويعيش فيها العراق حالةَ استقرارٍ هشّ، يمكن تحويلها إلى استقرارٍ مستدام.

كما قارن سماحته بين الاستحقاق القادم وانتخابات عام ٢٠٠٥ التي أسّست للديمقراطية، في حين ستؤسس الانتخابات القادمة للاستقرار المستدام، مشدّدًا على ضرورة عدم تضييع هذه المنجزات والتراكمات الإيجابية، مؤكّدًا أن الديمقراطية منجز، وحرية التعبير منجز، وتجاوز التحديات منجز، والاستقرار الحالي منجز، فضلاً عن التحسّن في الواقع الاقتصادي.
وحثّ سماحته الجمهورَ على استثمار فرصة الانتخابات القادمة وعدم تضييعها (#لاتضيعوها).

وبيّنَ سماحته أن الواقع الحالي ليس مثاليًا، وما زال أمامنا مشوارٌ طويل، لكنه أفضلُ بكثيرٍ ممّا كنا عليه في السابق، مشدّدًا على أهمية الوعي في منح الصوت الانتخابي لمن يستحق، واختيار الصالح في القائمة الصالحة، مؤكّدًا أن المشروع الحقيقي يبدأ في ١١/١١ ولا ينتهي به.

وحذّر سماحته من "مقاولي السياسة" الذين تنتهي مهامهم بانتهاء مصالحهم، ومن "منفقي المال الكبير" الذين لا تتناسب نفقاتهم مع مستحقات النائب وفق القانون، مبينًا أن وراء ذلك مآربَ أخرى تتعلق بالسعي للوصول إلى مجلس النواب.